تلقي الفتاوى الدينية في مواقع التواصل الاجتماعي وسبل تجاوز الأزمة

بقلم
د. الحنفي المراد
أستاذ بأكاديمية مراكش للتربية والتكوين – المغرب
alhanafi122@gmail.com

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

تقديم عام:

هذا بحث مقدم للملتقى الدولي الرابع حول "صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة"، وقد عنونته بما يلي: "تلقي الفتاوى الدينية في مواقع التواصل الاجتماعي".

وظاهر من العنوان اهتمام الورقة بجانب مهم من مهام التأهيل الإفتائي المعاصر ومقتضياته، وكذا مزالق الفتوى في القضايا المعاصرة، فقد تتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى تواصل بين الجمهور من جهة وبين العلماء المفتين من جهة أخرى. مما ينتج عنه الاستفتاء والفتوى، وهذا لا يخل بمكانة الفتوى، ولا تمنعه المواقع الاجتماعية.

ولا بد أن يكون دخول الفتوى الدينية باعتباره محتوى يتلقى، ومادة تنقل على حوائط هذه المواقع أفضى إلى إشكالات كثيرة، وفتح الباب على مصراعيه لمعضلات عديدة، منها ما يتعلق بالتعقيبات والردود على تلكم الفتاوى.

وهكذا يكون ما يتعلق بالتزام أدبيات الحوار والجدال والمناظرة، أول التحديات بعد أن تثار بعض الفتاوى الدينية في بعض القضايا الخلافية، فتكون المواقع الاتصال بذلكم أرضا خصبة للمجادلة في القضايا الدينية، وقد ينتقل إلى المقدس عموما، كما يحصل عند تدخل بعض من لم يهتم بتلك الفتاوى، ويرى فيها مضيعة للجهد والوقت، بل ودليلا على التخلف وانعدام البوصلة.

إن الجدال والحوار محمودان، ولا يمكن لعاقل أن يلغيهما، أو يقلل من شأنهما، غير أن الفتاوى الدينية، بعد أن عُرف عند أربابها شروطها، وعُلمت ضوابطها؛ أصبح من اللازم حاليا معرفة ضوابط لمن ينتقد الفتاوى، ويعلق عليها.

إن الفتاوى الدينية أصبحت تثير كثيرا من ردود الأفعال، بعضها علمي، والآخر انفعالي، والبعض الآخر استهزائي وتهكمي.. وعلى المجتمع . خاصة المتخصصين منه . ألا يُلغي كل هذه الردود، بل يدرسها دراسة

مستفيضة. ليتعلم العلماء أولا كيف يصوغون فتاوى شرعية واقعية. وليتدربوا أيضا على الطرق العلمية المفيدة للتعليق عليها.

إشكالية البحث:

إن ما سبق يثير إشكالية حقيقية على العلماء الالتفات إليها، ذوذاً عن حياضهم، ونأياً بأنفسهم عن مواطن الريبة والاتهام بما لا يليق بالمراجع الدينية للفرد المسلم.

ومن هنا جاء هذا البحث لإبراز طرق نقد الفتاوى الدينية ومبررات تعلمها، وأهمية كل ذلك.

ويأتي هذا في شكل التساؤلات الإشكالية الآتية:

1. ما هي أهم مميزات تلقي المجتمع الإسلامي للفتاوى الدينية في مواقع التواصل الاجتماعي؟
2. كيف يمكن للعلماء أن يعلقوا على الفتاوى التي يرونها تحتاج للتعليق؟
3. ما الشروط العلمية والمنهجية في الفتاوى لتفادي ردود الفعل المهينة للخطة؟

أهداف الموضوع:

مما يعين على فهم مضمون الورقة وأغراضها: التصريح في أولها بأهدافها ومقاصدها. حتى لا يساء الظن بنا، أو نُفهم على عكس العمل أو النية.

وقد ذكرت فيما سبق ما يستهدفه الموضوع من بيان طرق التعليق على الفتاوى ونقده على مواقع التواصل الاجتماعي، مع بيان آثار صدور تعاليق رصينة على بعض الفتاوى الدينية التي تحتاج إلى تعليق.

منهج البحث:

ومنهج البحث الذي سلكه الباحث هو المنهج الوصفي، لدراسة هذه الحالة/الواقعة، ثم قد يتخلل أحيانا المنهج النقدي للحكم على بعض التصرفات.

الدراسات السابقة:

رغم أهمية هذا الموضوع وخطورته فإن الدراسات فيه شبه منعدمة، لا تعدو وريقات يكتبها الباحثون هنا وهناك.

خطة البحث:

كل تلك الأهداف جعلت الباحث يختار تناول البحث من خلال الخطة الآتية:

المقدمة: وفيها ما تم تحريره لحد الآن، ونقطتان اثنتان.

المبحث الأول: تلقي الفتوى في مواقع التواصل، بين العلماء والعامة.

المبحث الثاني: الطرق العلمية للتعليق على الفتوى الدينية.

خاتمة: تسجيل ما تم التوصل إليه من نتائج ومستخلصات

منهج البحث:

يقتضي المنهج في هذا النوع من البحوث استعمال المنهج الوصفي، ممزوجا بالنقدي والاستنباطي. فلذلكم

ارتأى الباحث اعتماد المنهج الوصفي لدراسة الحالة، مع المقارنة والنقد أحيانا.

كل ذلك وفق المنهج العلمي المعروف المتفق عليه بين الباحثين في الاقتباس والاستدلال والاستنباط...الخ فيؤخذ الكلام منسوبا لقائله، وينظر في صحة الاستدلال، ويتأمل في بناء الاستنباط على قواعده.

ومن نافلة القول أن أذكر أن هذا البحث منجز لهذا الملتقى العلمي خاصة. إذ راودني منذ سنوات مضت حين الاشتغال على نقد الفتوى في النوازل الكبرى للفقيه المهدي الوزاني، وهو بحث الدكتوراه الذي أنجزته تحت عنوان: "المراجعات الفقهية عند الفقيه المهدي الوزاني من خلال النوازل الكبرى". إذ كان الواقع يصفعني في كل مرة عند الوقوف على بعض الفتاوى التي ينتقدها.

المبحث الأول

تلقي الفتوى في مواقع التواصل بين العلماء والعامة

أولت الشريعة الغراء خطة الإفتاء اهتماما كبيرا، وحصنتها من كل الشوائب التي تعيق عمله، أو تجعل الناس يسخرون منها. ولتناول هذا خصصت هذا المبحث لمحاولة الإمساك بمفهوم الفتوى، (المطلب الأول) مقتصرا على ما ينفع في ما نحن بصدده، غير معرجين على الاختلافات وأنواع المفتين إلى غير ذلك. ومن ثم الوقوف مع أبرز طرق التلقي المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي لتلكم الفتاوى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الفتوى

رام الفقهاء الذود عن حياض الفتوى باعتبارها خطة دينية لها من التبجيل والوقار ما للأحكام نفسها، إذ هي القناة التي تصدر عنها، فحازت الفضل لمصاحبتها لها.

ومعلوم كون الفتوة التي اشتق منها الفتوى في اللغة توحي إلى الشباب الذي هو مناط القوة، فلا يترك أهل الفتوى مجالا لمن يتلاعب بهم أو يستغفلهم.

ولذلك يقول ابن فارس في المقاييس: "الفَتيّ: الطَّرِيّ من الإبل، والفَتَى من الناس: واحد الفِتْيان. والفَتاء الشباب، يقال فتىً بيِّن الفَتاء. قال:

إذا عاشَ الفتى مِائَتين عاماً *** فقد ذهبَ البشاشةُ والفَتاءُ

والأصل الآخر الفُتْيا. يقال: أفتى الفقيه في المسألةِ، إذا بيَّن حكمَها. واستفتَيت، إذا سألتَ عن الحكم، قال الله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلالَةِ ﴾ [النساء176]. ويقال منه فَتْوى وفُتْيا".[1]

وقال الراغب الأصفهاني: " الفتى الطري من الشباب والانثى [...] الفُتيا والفَتوى: الجواب عما يشكل من الأحكام"[2]

ومن الناحية الاصطلاحية للفتوى فهي إخبار بحكم شرعي من غير إلزام.

---

[1] مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423 هـ / 2002م. [377/4]

[2] مفردات غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، دار الفكر، [ص.373372]

ويعرف أهل العلم أن المفتي ما أخذ مبادرة بيان الأحكام إلا بعد استجماعه لشروط نبه عليها العلماء، لأن "المفتي هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله هو المخبر عن الله بحكمه"1.

وإن شئت قلت هو "المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعا بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه"2،

وإن ترك الباب مشرعا على مصراعيه يوشك أن يتسور حياضها الحمقى والجهال، ويرضوا فيها بالقيل والقال، واغتروا بالإمهال والإهمال كما يقول الحراني النمري في صفة الفتوى3

ولذا نظر العلماء للفتوى نظرة من يحس بخطورتها، فيسعى لحراستها، ويذود عن حياضها.

ولك أن تقرأ مقدمة أي كتاب من الكتب المنظرة للفتوى مثل كتاب صفة الفتوى للنمري الحراني، وآداب المفتي والمستفتي، والمجموع شرح المهذب لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى 676هـ)، حتى ترى أهمية الدفاع عن خطة الفتوى، وتجد مثل ذلك في مقدمات الفتاوى، أي الكتب الحاملة لنصوص الأسئلة والأجوبة وهي كثيرة في كل المذاهب.

قال النووي في مقدمة كتابه "المجموع شرح المهذب" متحدثا عن التأليف في الموضوع والحاجة إليه: " اعلم أن هذا الباب مهم جدا فأحببت تقديمه لعموم الحاجة إليه وقد صنف في هذا جماعة من أصحابنا منهم أبو القاسم الصيمري4 شيخ صاحب الحاوي، ثم الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي5، ثم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح6، وكل منهم ذكر نفايس لم يذكرها الآخران: وقد طالعت كتب الثلاثة ولخصت منها جملة مختصرة مستوعبة لكل ما ذكروه من المهم وضممت إليها نفائس من متفرقات كلام الاصحاب"7

إن العلماء منذ السابق تنبهوا لموقع الفتوى الحساس فلذلكم احتاطوا له، لما ألقي على عاتق من يتولاها من مهام صعبة، فهو ينبغي له أن يقوم بالدور المنوط به دينيا واجتماعيا وحضاريا، مراعيا كل الأعراف والتقاليد والعوائد، سواء المرعية عند المفتين، أو من قبل أهل الزمن.

---

[1] صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان النمري الحراني أبو عبد الله، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، ط.3 المكتب الإسلامي ، بيروت سنة 1397، [ص. 4]

[2] نفسه

[3] انظر نفس المصدر

[4] هو عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضي أبو القاسم الصيمري، نزيل البصرة. أحد أئمة المذهب الشافعي. كان حافظا للمذهب الشافعي حسن التصانيف. شيخ الماوردي. ومن تصانيفه "الإيضاح" في المذهب وله كتاب "الكفاية" وكتاب في القياس والعلل وكتاب صغير في أدب المفتى والمستفتى وكتاب في الشروط. توفى بعد سنة 386هـ [انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو 3/339]

[5] أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. له كتب نافعة جدا منها الكفاية في علم الرواية، والفقيه والمتفقه، وهو المقصود ب، والفقيه والمتفقه، وهو المقصود بإشارة النووي.

[6] فقيه شافعي له كتب عديدة منها آداب المفتي والمستفتي.

[7] المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)
وهو شرح النووي لكتاب المهذب للشيرازي (ت 476 هـ) [40/1]

وليس اعتبار المفتين للعوائد[1] إلا نقطة حاسمة مساهمة في الفهم، وابتعادا عن كل ما يسيء إلى الفهم لهم، ومن ثم أخذهم بما لا يحتمله مقامهم من سوء الظن، أو الاستهزاء.

المطلب الثاني: طرق تلقي الفتوى في مواقع التواصل الاجتماعي

إذا صدرت الفتوى ممن هو أهل لها، عمل بها، وقدرت حق قدرها، خاصة ممن لهم دراية بالعلم، أو يثقون بمصادرهم المرجعية التي صدرت الفتوى عنهم.

ولذلك نجد تلَقِي العلماء للفتوى يكون من خلال آداب وشروط مرعية، سواء وافقت (الفتوى) الصواب عند المتلقي أم لا.

فإن وافقته بيّن مدى الموافقة، وزكاها، وربما أضاف إليها استدلالا، أو بين جدوىً، أو ركز على مقصد، كل ذلك مسايرة للمفتي الأول دون حيد عن فتواه، باعتباره وافق عليه المرة الأولى.

وإن لم توافق رأيه، كتب عليها التعقيب أو الرد، من منطلق الحرية في الآراء، والصدع بالحق، والحق في الاختلاف.

كل ذلك بآداب العلم وضوابط الاختلاف، وتدبير الخلاف الذي هو طبيعة بشرية، وسنة كونية.

إلا أننا لا نجد هذا غالبا في تعقيبات المتصلين والمتفاعلين عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ولك أن تدخل بعض الحوائط والصفحات وتنظر إلى تفاعل المتابعين لهذه الفتاوى، لتجد أنواعا شتى من التلقي لهذه الفتاوى. ويمكن تنويع هذا التلقي إلى أنواع أحاول أن أجمعها بعضها فيما يلي:

1. القبول الصامت: وغالبا ما يكون هذا أثناء المناسبات والشعائر الدينية، فيتناقل الناس بأنواع من التقاسم/partage بعض الفتاوى الدينية، اعتقادا أن الناس بحاجة إليها، أو ترفع خلافا، يقلق الناس.

غير أن هذا الصنف يكتفي بالنقل، والاقتباس، ولا يبدي رأيا، أو يسقط حكما على تلك الفتاوى.

والغريب أن بعض النصوص من هذا يتم تداولها دون قراءتها حتى، ولو كان الناقل/المرسل/المتقاسم له بعض الثقافة. وهكذا تتحول الفتاوى إلى مواد مناسباتية، لا تعدو أن تكون من جملة تلكم المحتويات التي تصل الناس إلى حواسبهم وهواتفهم، ولا يعيرونها أي اهتمام.

2. القبول مع المدح والانبهار: وهذا النوع يكون في الغالب عند وجود فتوى توافق رأي ومذهب صاحب الحائط أو الحساب، خاصة عندما يظن أن المخالف تم إفحامه بهذه الفتاوى، لِمَا استندت عليه من الاستدلالات التي لها قوتها داخل تراتبية الحجج في الثقافة الدينية.

إن الغالب على أصحاب هذا التفاعل، هو تبني رأي معين، وهكذا تكون الفئة التي يتداولون فتاواها معينة وبمواصفات خاصة. ولربما يكون الانتماء أكبر عامل للاهتمام بهذه النصوص قبل مضمونها وفحواها. إذ يكون للثقة في المرجعية أثر بارز في ذلك.

---

[1] أنجز في ذلك عديد من الدراسات ومن أشهر من كتب في هذا ابن القيم حين صنف كتاب إعلام الموقعين عن رب العالمين، وهو مطبوع متداول.

3. الرفض مع ادعاء عدم العلم في المفتي: وغالبا ما يكون هذا في القضايا المشهور فيها الخلاف، ويأتي بعض الناس فينقلون فتوى ما، ويعتقدون أنها الحكم الأول والأخير، والقول الفصل الذي ليس بعده لمخالفه إلا سوء المصير.

وقد يكون هذا التلقي أحيانا محقا، ببيان تطفل المفتي على الفتوى، وغرابته عنها. إلا أن ذلك لا يكفي، إذ لا بد من بيان أوجه ضعف الفتوى، من حيث الصناعة المنهجية، أو العلمية التخصصية، أو التنزيل والإعمال في القضايا الجزئية الملموسة.

4. الاتهام بالتخلف وعقلية العصور الوسطى: من أنواع التلقي للفتاوى في مواقع التواصل الاجتماعي، اعتبار المفتين يخوضون في مواضيع لا يستفيد منها المسلم المدني المعاصر في شيء.

إن هذه التهمة مشهورة متداولة عند شرائح واسعة من المتواصلين عبر المواقع الاجتماعية. وتستمد مبناها من كون طريقة المعالجة هي نفسها منذ العصور الوسطى إلى الآن، في إغفال تام لتطور البشرية، وعقلية الناس وظروفهم، واهتماماتهم، وطرائق تفكيرهم...

وهذا الرد وإن كان يتبناه بعض المحسوبين على تيارات لها أهداف أكبر من رد الفتوى في حد ذاتها، إلا أن بعض المفتين، فعلا بخطابهم غير المحيَّن، ونقلهم نصوصا تاريخية، تتعلق بمواضع حساسة، كالسبايا، والنساء، والأطفال... يُسهِمون بذلك في إلصاق التهمة بالخطاب الديني عموما.

5. الاستهزاء والتنكيت: وهو رد فعل على بعض الفتاوى الموغلة في الغرابة، والتي تلغي كل أنواع التطور البشري، والتمدن الإنساني، وتغرد خارج السرب. آخذة من المخالفة والغرابة طريقا للشهرة والمعرفة. غير مبالية بعواقبها على ثقة الناس بالنصوص الدينية، والمرجعية الإفتائية، وقدرة الدين على مواكبة التطور البشري.

وقد اشتهرت كثير من الفتاوى التي ما ذكرت إلا صاحبتها ضحكات استغراب[1].

المبحث الثاني

الطرق العلمية للتعليق على الفتوى الدينية.

إن المعلق على الفتاوى في المواقع الاجتماعية غير ملزم بخطابات الأكاديميين وأحكامهم، فكتاباته ردود أفعال حينيّة لما يستفزه من فتاوى غير صائبة في نظره، أو مستفزة لعقله. فلهذا لا تهمني الشروط العلمية والمنهجية هنا بقدر ما يهمني أن أبين كيف تتجنب هذه الردود والتهكمات.

المطلب الأول: مناهج العلماء في التعليق على الفتاوى

لا شك أن العلماء حين تصدر فتوى معينة يكون لهم حولها كلام، وتعقيب وتوجيه...الخ باعتبار الفتوى لا تعدو أن تكون اجتهادا بشريا يراد منه تنزيل حكم شرعي على واقعة معينة؛ وليس الرأي الحق بإطلاق في ملكية أحد ما، بل لكل شخص /مجتهد أن يدلي بدلوه، ويبين رأيه إغناء للموضوع.

[1] لم أرغب في ذكر الأمثلة عن كل هذه الأنواع لما يكون فيه من إحراج، وكذا في التعريف بها. وهو خلاف قصد هذا البحث.

ولم يترك العلماء هذا الباب على مصراعيه، بل بينوا طريقة تصرف العالم مع الفتاوى، سواء بالرفض أو بالقبول.

وقد تولت كتب التنظير للفتوى، التي خصصت للحديث عن آداب الفتوى، مما تم التمثيل له سابقا.

ومن النصوص في ذلك ما جاء في كتاب "آداب الفتوى والمفتي والمستفتي" للإمام النووي.

1. عند الموافقة على فتوى عالم:

"إذا رأى المفتي رقعة الاستفتاء وفيها خط غيره ممن هو أهل للفتوى وخطه فيها موافق لما عنده، قال الخطيب وغيره كتب تحت خطه: هذا جواب صحيح وبه أقول، أو كتب جوابي مثل هذا، وإن شاء ذكر الحكم بعبارة ألخص من عبارة الذي كتب"[1].

وهذا بالنسبة إلى الفتوى الموافَق عليه، والصادرة ممن له أهلية الفتوى، فيكتب العالم ما يفيد موافقته عليها بكل أدب واختصار. ولا يلغي الفتوى الأولى ليشتهر في الحكم فيها، ولا يجحف في الاتكال عليها في اقتناص مصادر الحكم ونصوصه.

2. عند صدور الفتوى من جاهل متطفل:

"وأما إذا رأى فيها خط من ليس أهلا للفتوى فقال الصيمري لا يفتي معه، لأن في ذلك تقريرا منه لمنكر بل يضرب على ذلك "[2].

والمعنى أن لا يجعل لذلك النص اعتبارا، بل يلغيه، وينشئ فتوى جديدة، لأن في تقريرها تعويداً للجهال على الكتابة في أمور تدين العامة، وهذا مرض فتاك سيصيب الناس في مقاتلهم.

3. عند مخالفة فتوى لعالم:

" أما إذا وجد فتيا من هو أهل [للفتوى] وهي خطأ مطلقا بمخالفتها لقاطع أو خطأ على مذهب من يفتي ذلك المخطئ على مذهبه قطعا فلا يجوز له الامتناع من الإفتاء تاركا للتنبيه على خطئها إذا لم يكفه ذلك غيره، بل عليه الضرب عليها عند تيسره أو الإبدال وتقطيع الرقعة بإذن صاحبها أو نحو ذلك"[3].

وذلك من منطلق الأمانة التي يتحملها العالم في تبيان الحق للناس، حفاظا لهم على تدينهم المشترك الذي هو أساس عيشهم في البلاد.

وقد يرى العلماء أيضا عدم التعرض لفتوى العالم الآخر بالتخطئة والتصويب، مادام أن الجميع مجتهد، ولكل مجتهد أجره الذي لا يزاحمه فيه غيره. وذلك إذا تعلقت الأمر بالمجتهد فيه، وهو الذي لا يخالف الأمور القطعية. وفي هذا يقول النووي: "إذا وجد فيها فتيا أهل للفتوى وهي على خلاف ما يراه هو غير أنه لا يقطع

[1] آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط.1 دار الفكر، دمشق، 1408هـ، [ص.60]

[2] نفسه

[3] نفسه ص.62

بخطئها فليقتصر على كتب جواب نفسه ولا يتعرض لفتيا غيره بتخطئة ولا اعتراض.

قال صاحب الحاوي لا يسوغ لمفت إذا استفتي أن يتعرض لجواب غيره برد ولا تخطئه ويجيب بما عنده من موافقة أو مخالفة"[1].

كل هذا صونا لخطة الفتوى أن يلحقها ما ليس منها، وحفاظا على مرتبة الاجتهاد أن يدركه ما يغير صفوَه.

تلك إذن طرق تلقي العلماء للفتوى، سواء بالقبول أو بالرفض، كانت ممن له أهلية الاجتهاد والفتوى، أم لا. فما ذا عن مسؤولية المفتي نفسه في جلب النقد غير اللائق؟

المطلب الثاني : خطوات لتجنب السخرية من الفتوى

إن المتتبع للنقد الموجه إلى الفتاوى في مواقع التواصل الاجتماعي، يجد أن أغلب هذه الفتاوى فعلا تستحق أن تنتقد، وأن أصحابها يقصدون إلى الغرابة في ذلك، شأنهم شأن الشعراء في القديم الذين يعمدون إلى اختيار أغرب الألفاظ ليدلوا بذلك على سليقتهم القحة، وعربيتهم الخالصة. ومن ثم يكونون عرضة لسلب الفصاحة بدعوى الألفاظ الغريبة التي تمجها الأسماع، وتنفر منها الطباع.

والشذوذ منبوذ في كل شيء، وأول الأبواب التي ينبذ فيها هو ما تعلق بالممارسات الدينية، سواء منها الشعائر في حد ذاتها، أو بيان تلكم الشعائر من خلال نصوصها.

ولست هنا في موطن الحاجة إلى التذكير ببعض الفتاوى المثيرة للسخرية والاستهزاء والتنكيت عليها في مواقع التواصل الاجتماعي، فما تحفظه عقول الناس من ذلك كاف، وحتى من لم يحفظ من ذلك شيئا لا نرغب في تحفيظها إياه إسهاما في حفظ مكانة الفتوى في عقول المسلمين.

ومن الخطوات التي يرى الباحث أنها نافعة في هذا:

1. الابتعاد عن الشذوذ: إذ الغلو والشذوذ منبوذ في كل شيء وأول ما ينبذ فيه، الممارسة الدينية التعبدية، سواء في فعل المتدين/المكلف، أو في تأطيره العلمي المعرفي والمنهجي
2. حفظ هيبة الفقه: ذلكم أن الممارس لخطة الفتوى، واقف على ثغر من ثغور المعرفة الدينية، فيكون مرآتها، إذا أحسن إبرازها نظر إليها الناس أنها أنيقة متألقة، وإن أساء إظهارها نظر إليها الناس أنها خشنة بشعة.

ومن ثم وجب على المفتي أن يستحضر طريقة كلامه، ونوع الألفاظ التي يستعملها، وتعابير وجهه، إن كانت الفتوى مرئية (فيديو) وطرائق الكلام، وحركات يده... إلى غير ذلك مما يدرس الآن في علم التواصل وطرق الإقناع. وليس غير الفقهاء أولى بتعلم هذا، إذ هم أصحاب بضاعة، إن قبلها الناس فازوا، وإن ردوها بسببهم كان عليهم وبالا.

3. استحضار الواقع المجتمعي والبشري: إن إلغاء المفتي للواقع المجتمعي والبشري الذي يعيش فيه، واصطناعه لنفسه زمنا ضمن العصور الماضية التي تتداول فيه مفاهيم كالسبايا، وبلاد الكفر، وأرض الإسلام... دليل على عدم معرفته [المفتي] بواقعه، وهو أول شرط من شروط المفتي. وهو دليل على هروب

[1] نفسه ن ص

الشخص من واقعه الذي صعب عليه فهمه وإدراك حاجاته.

4. استحضار الواقع الكوني: إن الواقع الكوني/ العالمي الذي تعيشه الإنسانية حاليا، لا يشبه الواقع الذي كان قبل مائة سنة وما قبلها، فلذا ينبغي على المفتي تكييف خطابه وفق هذا الواقع العالمي الجديد. وأي إلغاء لهذا الواقع يعرض صاحب الفتوى للمساءلة في قواه العقلية قبل العلمية، ويجعله عرضة للسخرية وعدم الاهتمام.[1]

5. اعتبار أعراف الناس، وهذا لا يحتاج إلى كثير من الكلام، وقد قرر الفقهاء كثيرا من القواعد الشرعية التي جعلوها تضبط ممارساتهم الفقهية. منها: "العادة محكمة"، "المعروف عرفا كالمشروط شرطا" وغير ذلك من القواعد التي يمكن العودة فيها إلى كتب القواعد الفقهية[2].

6. عدم التسرع في الجواب، وهو من آفات الإفتاء المعاصر، وقد ضرب العلماء القدامى المثال الأعلى في هذا، ولم يستفد معاصرونا من هذا شيئا. ولربما يكون من الأفيد سوق بعض النصوص في هذا الصنيع. واخترت بعض المنقول منه في مقدمة فتاوى ابن الصلاح.

- "عن سحنون أن رجلا أتاه فسأله عن مسألة فأقام يتردد إليه ثلاثة أيام مسألتي أصلحك الله اليوم ثلاثة أيام فقال له وما أصنع لك يا خليلي مسألتك معضلة وفيها أقاويل وأنا متحير في ذلك فقال له وأنت أصلحك الله لكل معضلة فقال له سحنون هيهات يا ابن أخي ليس بقولك هذا أبذل لك لحمي ودمي إلى النار ما أكثر ما لا أعرف إن صبرت رجوت أن تنقلب مسألتك وإن أردت أن تمضي إلى غيري فامض تجاب في ساعة فقال له إنما جئت إليك ولا أستفتي غيرك فقال له فاصبر عافاك الله ثم أجابه بعد ذلك"
- وقد كان فيهم رضي الله عنهم من يتباطأ بالجواب عما هو فيه غير مستريب ويتوقف في الأمر السهل الذي هو عنه مجيب

بلغنا عمن سمع سحنون بن سعيد يروي على من يعجل الفتوى ويذكر النهي عن ذلك عن المتقدمين من معلميه وقال إني لأسأل عن المسألة فأعرفها وأعرف في أي كتاب هي وفي أي ورقة وفي أي صفحة وعلى كم بنيت من السطور فما يمنعني من الجواب فيها إلا كراهة الجرأة بعدي على الفتوى"[3].

---

[1] تمت بعض الإصدارات التي تنعى على الفقهاء بعض الممارسات، ومنها: تحديث الفكر الإسلامي. عبد المجيد الشرفي منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، نشر الفنك، 1998م.
إصلاح الفكر الفقهي رؤية معاصرة، د. أبو أمامة نوار بن الشلي، ط.1 دار السلام مصر 1431هـ/2011م
فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، ماهر حسين حصوة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1430هـ/2009
تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، عبد الله بن بيه، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت لبنان، 2014م.

[2] ثمة كتب في القواعد الفقهية في كل المذاهب الفقهية. منها على سبيل المثال في المذهب المالكي قواعد الفقه للمقري، والفروق للقرافي، وإيصال السالك للولاتي، وغيرها كثير.

[3] فتاوى ابن الصلاح 16.15/1

7. استحضار الفقه المجتمعي، إن الغالب على الفتاوى الفقهية أنها توجه إلى الفرد في فرديته، ولا تخاطب الفرد باعتباره عنصرا لا يتجزأ من جسم الأمة، التي هي الهدف في الاستقطاب بالصلاح. وأي مفت ينظر إلى الفرد كجزيرة معزولة عن إخوانه يكون عرضة للانتقاد.
8. الابتعاد عن الفقه الخيالي: نجد بعض المفتين يتبنون ما يمكن أن نسميه بالفقه الخيالي، وهو الجانب الذي لا وجود له إلا في مخيلة ذلك المفتي، فبعض التوجيهات للفتاوى لا تمت إلى الواقع المعيش بأي صلة، بل هي من وحي الخيال، الذي هو دليل الغياب عن الواقع البشري كما سبق.

خاتمة

حفظ السابقون من المفتين للفتوى مكانتها، فاحترم الناس ما يصدر عنهم، وينبغي للمعاصرين الاقتداء بهم لاسترجاع بعض المكانة التي تليق بهم.

والإنسان المعاصر امتلك ناصية الكلام والتعليق فليس من شيء يفحمه. بل وجب على المتكلم تعلم فن الخطاب المعاصر في شتى المجالات. تجنبا لبعض النقد، وإسهاما في تصحيح صورة الفقه في مواقع التواصل الاجتماعي.

ينبغي للعلماء المفتين استحضار الواقع العالمي ومتابعة المتلقي، ومعرفة ثقافته وطريقته في الفهم والردود.

أهم مصادر البحث:

- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط.1 دار الفكر، دمشق، 1408هـ،
- إصلاح الفكر الفقهي رؤية معاصرة، د. أبو أمامة نوار بن الشلي، ط.1 دار السلام مصر 1431هـ/2011م
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية
- تحديث الفكر الإسلامي. عبد المجيد الشرفي منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، نشر الفنك، 1998م.
- تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، عبد الله بن بيه، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت لبنان، 2014م.
- شرح النووي لكتاب المهذب للشيرازي (ت 476 هـ) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676ه) دار الفكر (د.ت).
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان النمري الحراني أبو عبد الله، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، ط.3 المكتب الإسلامي ، بيروت سنة 1397.
- فتاوى ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم ، عالم الكتب – بيروت.
- فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، ماهر حسين حصوة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1430هـ/2009.
- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ) .
- مفردات غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، دار الفكر،
- مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423ه/ 2002م.